وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

قياس تأثير البطالة على الناتج المحلي الاجمالي للجزائر

الفترة (من 2000 إلى 2021)

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر تخصص: الاقتصاد الكمي

إعداد الطالب:
❖ العروي رضوان

إشراف الأستاذ :
د. كبداني سيد احمد

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بادن عبد القادر	أستاذ محاضر"أ"	جامعة مستغانم	رئيسا
كبداني سيد احمد	استاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا
مولود نورين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعة : 2023/2022

شكر وتقدير ....

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف

الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور " سيد احمد كبداني" الذي سخر جزء من وقته وجهده في متابعة هذا البحث من أوله إلى آخره، فكانت توجيهاته القيمة وملاحظاته النيرة حافزا وسندا قويا في إتمام هذا البحث..

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ، وتسخير جزء من وقتهم الثمين لقراءتها وتمحيصها.

وفي الأخير أزف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة، أو حتى بالتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع

الإهـــــــداء ....

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله

أهدي هذا العمل المتواضع للوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى صديقي ياسين شملال ؛ وصديقي سنوسة محمد، رواني الحاج، نوي عز الدين

إلى جميع إخوتي كل باسمه.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة

إلى أصدقائي طلبة الاقتصاد الكمي ثانية ماستر دفعة 2023

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة مستغانم

الفهرس :

مقدمة.....2

الفصل الاول: الاطار النظري للبطالة

.المبحث الاول: ماهية البطالة وأشكالها.....6

.المطلب الاول: مفهوم البطالة وقياسها : 6

أولا :مفهوم البطالة.....6

ثانيا :قياس البطالة:.....8

المطلب الثاني: أسباب البطالة وأنواعها.....9

أسباب البطالة.....9

أنواع البطالة 11

.المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة..... 14

.المطلب الاول: البطالة في الفكر التقليدي..... 14

المطلب الثاني : النظريات الحديثة في البطالة..... 17

خلاصة الفصل الاول..... 19

الفصل الثاني: الاطار النظري للناتج المحلي الاجمالي

.تمهيد..... 21

المبحث الأول: ماهية الناتج المحلي الاجمالي.....22

.المطلب الأول :تعريف الناتج المحلي الاجمالي..... 22

.المطلب الثاني: أهمية الناتج المحلي الاجمالي..... 25

.المطلب الثالث: الناتج المحلي الاسمي والحقيقي..... 26

.الناتج المحلي الاسمي (النقدي):..... 26

الناتج الحقيقي: 27

.المبحث الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي ومحدداته 27

.المطلب الاول: طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي..... 27

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الاجمالي: 29

.المطلب الثالث : محددات الناتج المحلي كمقياس لرفاهية المجتمع..... 30

خلاصة الفصل الثاني:..... 32

الفصل الثالث: دراسة تحليلية و قياسية لأثر البطالة على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021)

.تمهيد..... 34

.المبحث الأول :برامج دعم الإنعاش الاقتصاد الجزائري ودراسة تطور البطالة والناتج المحلي الاجمالي (2000-2021)..... 35

المطلب الأول : برامج دعم الإنعاش الاقتصاد الجزائري 35

المطلب الثاني : واقع تطور البطالة والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر(2000-2021) 41

.المبحث الثاني :الدراسة القياسية لأثر البطالة على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021)..... 44

المطلب الاول: التعريف بالمتغيرات وتقدير المعادلة..... 44

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج..... 46

○**خلاصة الفصل الثالث**..... 52

الخاتمـــــــة..... 54

قائمة المصادر والمراجع:..... 57

فهرس الجداول

الجدول رقم03- 01 : جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 2000-2021.....41

جدول رقم03- 02: نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط.....45

الجدول03-03: نائج تقدير النموذج المعدل ((ar(1).....49

الجدول رقم03- 04: نتائج تقدير اختبار White.....50

فهرس الاشكال

الشكل رقم03-01: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2021.....41

الشكل رقم03-02: تطور معدلات نمو الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000-2021.....42

الشكل رقم03-03: حدود اختبار الارتباط الخطي داربن واتسون.....48

مقدمـــــة

مقدمة

يتفق العديد من الدارسين والباحثين في المجال الاقتصادي والاجتماعي على ضرورة التصدي لمشكل البطالة التي باتت تهدد تماسك وإستقرار المجتمعات، ، فهذه الأخيرة لها آثار سلبية على الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية بتصنيفها بعدم النشاط ضمن الطاقات المعطلة و آثار على الجانب الاجتماعي و الجانب السلوكي بل والأمني أيضا، ففي العقود الأخيرة أصبحنا نجد العديد من البحوث التي تبحث في علاقات الربط والصلة بين البطالة ومتغيرات أخرى في شتى المجالات، وبهذا فإن الدول تسعى جاهدة لرفع مستوى اقتصادها محافظة بذلك على مناصب العمل واستحداث أخرى.

وقد أثبتت العديد من الدراسات السابقة لظاهرة البطالة بأن التغير في معدل البطالة يتأثر بالعديد من العوامل يمكن حصرها في ثلاث عوامل رئيسية وهي: العامل الديمغرافي، العامل السوسيولوجي أو الاجتماعي والعامل الاقتصادي، وفي هذا السياق نشير أن كل من العامل الأول والثاني لهما علاقة بجانب عرض العمل، فيما يرتبط جانب الطلب في سوق العمل بالعامل الثالث وهو العامل الاقتصادي؛ حيث يرتبط تحسين مستويات التشغيل ورفع معدل العمالة بالأداء الاقتصادي الايجابي ومعدل النمو المحقق في الناتج الحقيقي وما يتضمنه ذلك من زيادة في حجم الاستثمارات والتي من شأنها خلق المزيد من فرص التشغيل.

وعلى ضوء هذا العرض نطرح الإشكالية التالية: " **ما مدى تأثير البطالة على الناتج المحلي الاجمالي في فترة الدراسة؟**

ومن خلال الاشكالية الرئيسية فإننا نطرح بعض الاسئلة التالية :

- ما المقصود بالبطالة ؟ وما هي أسبالها ؟

- ما المقصود بالناتج المحلي الاجمالي؟ وكيف يمكن حسابه؟

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة وبغية تحقيق أهدافها يمكن تحديد الفرضيات التالية :

-البطالة تعني وجود فئة بدون عمل ولها ععدة أسباب من بينها زيادة النمو السكاني و التطور الكنولوجي.

- توجد علاقة عكسية بين البطالة و الناتج المحلي الاجمالي.

- هناك تأثير ايجابي للناتج المحلي الاجمالي في تخفيض معدل البطالة.

.أهمية هذا البحث: ان للموضوع هذا أهمية بالغة ، لأن مشكلة البطالة تؤثر على اقتصاد البلاد وهذا ما دفع الجزائر لإيجاد حلول واستراتيجيات للقضاء عليها .

اهداف الدراسة: يهدف البحث الى دراسة أثر البطالة على الناتج المحلي الاجمالي ، وأيضا بناء نموذج اقتصادي قياسي لتفسير العلاقة بين المتغيرين.

المنهج المتبع: للإجابة على هذا الموضوع والإحاطة بأهداف دراسة فإننا نعتمد على الجانب الوصفي التحليلي وذلك عبر استغلال البيانات الإحصائية ثم تحديد العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي باستعمال الاساليب الكمية القياسية.

إطار الدراسة : ستكون الدراسة في اطارين:

- إطار مكاني: وذلك في الاقتصاد الجزائري.

-إطار زمني: وهذا في الفترة الزمنية من 2000 الى2021

تقسيمات الدراسة : سيكون هذا البحث مقسم الى ثلاث فصول كالتالي:

- الفصل الاول سيكون مخصصا للجزء النظري المتعلق بالبطالة ثم يليه الفصل الثاني سيكون مخصصا للجزء النظري المتعلق بالناتج المحلي الاجمالي.و الفصل الثالث سيكون مخصصا للجانب التطبيي.

الفصل الأول:

الاطار النظري للبطالة

- **تمهيد:**

تُعدّ البطالة مؤشّراً ومقياساً أساسياً عن صحة الوضع الاقتصادي لأيّة دولة فإنّ زيادة نسب البطالة يعني انخفاض الإنتاج الاقتصادي، وبما أنّ الأشخاص العاطلين عن العمل سوف يستمرّون باستهلاك المنتجات الأساسية للحياة فهذا يعني انخفاض الإنتاج دون انخفاض نسب الاستهلاك ممّا يُسبّب مشاكل اقتصادية، حيث تُشير نسب البطالة الكبيرة إلى ضائقة اقتصادية كبيرة وقد تُسبّب مشاكل أخرى متعدّدة.

للتعمق أكثر وتوضيح ظاهرة البطالة خصصنا هذا الفصل لمعرفة مفهومها، طرق قياسها، أشكالها وأهم النظريات المفسرة لها وكان التقسيم كالاتي:

- **المبحث الاول: ماهية البطالة وأشكالها**
- **المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة**

البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد. حيث تنال اهتماما كبيرا, فمن الصعب الوصول الى مستوى التشغيل الكامل لكل الافراد لأنها متطورة ومتغيرة, لذا فالهدف الرئيسي ليس الوصول الى مستوى تشغيل كامل وانما التقليل من حدتها ومعدلاتها وسنحاول في هذا المبحث معرفة هذه الظاهرة والالمام بجميع المعلومات.

المبحث الاول: ماهية البطالة وأشكالها

❖ المطلب الاول: مفهوم البطالة وقياسها :

أولا :مفهوم البطالة

تختلف مصطلحات وأساليب صياغة مفهوم البطالة، لكن في الاخير المعنى متشابه ومتقارب جدا .

أ- المفهوم اللغوي: ورد في معجم اللغة العربية، أن البطالة منطقة من "بطل"، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه والبطال الشخص العاطل عن العمل، يعني أنه فقد حقه وصلاحيته[1]

ب-المفهوم العلمي: يعني المفهوم العام للبطالة وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات، ولكن المفهوم الاقتصادي – الإحصائي للبطالة هو أكثر تحديداً من ذلك ويظهر بوضوح عندما نفكر بالسؤال هل أن كل شخص لا يشغل عملاً لقاء أجر يعتبر أو يصح أن يعتبر ضمن العاطلين في احتساب معدلات البطالة في المجتمع؟

الجواب طبعاً هو كلا، لأن البطالة بمفهومها الاقتصادي الإحصائي لها شروط معينة تحتسب بموجبها معدلات البطالة [1].

---

[1] عيسى رحيمي، ظاهرة البطالة:مفهومها وأسبابها وأثارها ، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية ، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف،2018، ص143

ويعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها: "الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع ، وتشكل البطالة بذلك جزء غير مستغل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بذلك العنصر البشري، والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج[2].

وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين في العمل، وباحثين عن عمل ولكنهم لا يجدون عملا، وذلك خلال فترة الإسناد ، والمقصود بفترة الإسناد هي تلك الفترة التي تقاس بها البطالة وعادة ما تكون أسبوع أو أسبوعين[3].

ج–شروط الشخص العاطل عن العمل :

- ان يكون العامل قادراً على العمل أي أن لا يكون مريضاً أو عاجزاً عن العمل ذهنياً وبدنياً.
- أن يكون العامل راغباً في العمل.
- أن يكون العامل مستمراً بالبحث عن العمل[4].

---

[1] نزار سعد الدين واخرون ، الاقتصاد الكلي ،الطبعة الاولى، جامعة عمان الاهلية، 2006، ص243

[2] ناصر دادي عدون واخرون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، الجزائر ، ص48

[3] حسام علي داود : مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة، ص184

[4] نزار سعد الدين واخرون ،مرجع سبق ذكره ص243

- **ثانيا :قياس البطالة:**

- يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين عن العمل في دولة ما مؤشرا ضعيفا ، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى بمعدل البطالة .

- يقاس معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن:

معدل البطالة = عدد العاطلين / قوة العمل × 100

- ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الافراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة،أي أن[1] :

قوة العمل = حجم العمل +حجم البطالة .

[1] محمد أحمد السريتي وآخرون ،الاقتصاد الكلي ، جامعة الاسكندرية، 2010 ،ص290

❖ المطلب الثاني: أسباب البطالة وأنواعها

أولا: أسباب البطالة

إن معرفة أسباب البطالة أمر ضروري لتحديد الحل الأنجح للمشكلة، والعوامل المسببة للبطالة كثيرة ومتنوعة، تختلف بحسب المكان والزمان، ومن فكر الي آخر، ورغم هذا فهناك ما يشبه الاتفاق علي بعض الأسباب بين المهتمين بهذا المجال .

فمن أهم اسباب البطالة : قصور جهود التنمية، والنمو السكاني، وتشغيل المرأة، والتطور التكنولوجي، وارتفاع نسبة الأجور، وكذلك تشغيل صغار السن، ورفع سن التقاعد، والاستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية، ووضع القيود على الهجرة الي الخارج، وعدم القدرة علي نقل التكنولوجيا المتقدمة أو الآلات المساعدة على التصنيع بما يؤدي الي نقص الأعمال ومن ثم نقص فرص العمل[1].

- أمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في النقاط التالية:

1) **إخفاق خطط التنمية الاقتصادية** بالإمعان في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية، نجد أنها قد جاءت مخيبة للآمال ولم تحقق ما كان منتظرا منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة، وأشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو فيكل منها، ويمكن تحديد أشد العقبات التي تواجه الدول العربية في هذه المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث

[1] سمارة شعبان حسن ,أسباب مشكلة البكالة،المجة العلمية لكلية الاداب، امجلد10 ،العدد1،مصر 2021، ص194

يوعز ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنسانية و الصناعية[1].

2) **نمو قوة العمل:**

أصبحت اغلب الدول العربية تتحمل عبئا كبيرا في سبيل مواجهة تفاقم أزمة البطالة خصوصا بين الشباب وذوي الشهادات العلمية والتقليل من آثارها السلبية، و ذلك بسبب تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل كالنمو السكاني، نمو القوى العاملة و مستويات مهارتها و إنتاجيتها، الأداء الاقتصادي و التطورات الاجتماعية. أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة[2].

3) **التغير في هيكل الطلب** : وهذا يعني أن تطور الاقتصاد الذي يقود في بعض الأحيان إلى الانتقال من قطاع إلى قطاع آخر يعني أن الاقتصاد سيعتمد بشكل كبير على قطاع معين وإهمال باقي القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى انتشار البطالة' .

4) **التطور التكنولوجي**: كلما زاد التطور التكنولوجي أدى ذلك إلى زيادة البطالة مثال: استخدام الروبوت في بعض محالات الاقتصاد وخاصة الصناعي.

5) **ارتفاع معدلات النمو السكاني**: إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارها في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

6) السياسة الحكومية في تحليل الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور وهذا قد لا يتناسب مع رغبات العمال والمنتجين.

---

[1] منى عبد الجبوري،البطالة في دول الوطن العربي أسبابها والاثار الناجمة عنها،المجلة الاكاديمية للابحاث والنشر العلمي،الاصدار السابع ،العراق ،2019، ص8

[2] منى عبد الجبوري، المرجع السابق ، ص9

7) **إعانات البطالة:** وهي من الأمور المشجعة للبطالة خاصة وإن بعض الدول الرأسمالية كفرنسا قد وصلت إلى 75 % من الأجور كإعانات للبطالة.

8) **الهجرة إلى مواطن الصناعة:** إن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن يترتب عليها إفقار المناطق الريفية من قطاع كبير القوى العاملة الشابة بها، وكذلك من تزايد أحجام المدن بشكل حاد، مما عنه أن أعداد المهاجرين ستفوق كثيرا فرص العمل المتاحة العمل في المدن، فالهجرة من الريف إلى المدينة تزيد على فرص العمل في المدينة وتؤدي إلى البطالة والشلل لطاقة إنتاج الريف[1]

ثانيا: أنواع البطالة

1) **البطالة الهيكلية:**

وهي البطالة الناشئة عن حدوث تغيرات هيكلية للاقتصاد القومي مما يترتب عليه عدم حدوث توافق فيما بين العمالة المطلوبة وبين العمل القائم. وكثيراً ما تظهر حالات عدم التوازن الهيكلي لبعض الوظائف أو الأعمال أو المناطق كنتيجة للتقدم في بعض القطاعات الاقتصادية والتراجع في قطاعات أخرى، فالإقبال المتزايد على مهنة أو تخصص معين كتخصص إدارة الأعمال، سيؤدي إلى فائض عرض في سوق العمل لهذا التخصص ما لم يتزايد الطلب بشكل مناسب مما يخلق بطالة هيكلية في هذه المهنة .وتتميز البطالة الهيكلية بأنها تستمر لفترة زمنية أطول مقارنة مع البطالة الاحتكاكية[2].

[1] طاهر فاضل البياني، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأول، الأردن، 2009،ص،

[2] حسام علي داود،مرجع سابق ،ص184

2) البطالة الدورية:

وهي البطالة الناشئة عن مرحلة التراجع والركود الاقتصادي في النشاط الاقتصادي في الدولة، وعدم توفر أو(تدني) كفاءة الطلب نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، مما يعني بطالة أكبر. العكس إذا تحسنت الأوضاع الاقتصادية فربما يؤدي ذلك إلى انخفاض البطالة مرة أخرى. وهي بذلك تأخذ هذا الشكل الدوري ويفترض عادة ان البطالة الدورية هي بطالة إجبارية[1].

3) البطالة الاحتكاكية :

ويقصد بها البطالة المؤقتة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة، أو سوق العمل، أو طبيعة العمل نفسها. فمن التغيرات التي تحصل دائما وباستمرار في القوة العاملة وسوق العمل مثلا انتقال العاملين من عمل الى أخر بغية تحسين أمورهم المعاشية أو إيجاد عمل أكثر تناسبا مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية .

كما تحصل البطالة الاحتكاكية أيضا نتيجة لتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية أو الجوية كالأمطار والثلوج وانخفاض درجات الحرارة أو ارتفاعها في بعض الأقطار أو المناطق. [2]

4) البطالة القسرية:

يمكن ان تعرف البطالة القسرية، بانها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل وبالأجر السائد دون ان تجد لها عملاً، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، ولمعالجة هذا النوع لا بد من تدخل الدولة من خلال التدابير والسياسات المناسبة والفعالة، ويمثل هذا النوع من البطالة مؤشرا على وجود اختلال في الاقتصاد القومي لابد من معالجته[3].

---

[1] حسام علي داود،مرجع سابق،ص185

[2] نزار سعد الدين واخرون ،مرجع سبق ذكره ص ص246 247

[3] محمود حسين الوادي واخرون ،الاقتصاد الكلي، دار المسيرة،ص164

5) البطالة المقنعة:

يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجورا، على الرغم ان مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، وهذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات والدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين اكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن سحب تلك القوى العاملة الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاج المخطط له، وقد تلجأ حكومات بعض الدول وبخاصة ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة، من اجل تلافي أو تجاوز بعض المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد ترافق تلك الظاهرة، لكنها قد تتواجه بظهور نوع أخرمن البطالة وهي البطالة المقنعة[1].

6) البطالة الموسمية:

المقصود بها البطالة الوقتية، وتحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة، وهذه البطالة تنشأ لتغير الطلب على العمل كنتيجة لتغير آخر، مثل ما يحدث في القطاع الزراعي، حيث يتوقف الإنتاج خلال فترات معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال في فترات توقف الإنتاج. كما يمس هذا النوع من البطالة قطاعات أخرى مثل: السياحة حيث يشتغل العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى. ففي الجنوب الجزائري مثلا الذي يشهد إقبالا للسواح الأجانب في فصل الصيف، اذ يوظف العمال من طرف الوكالات السياحية ويتعطلون في الفصول الأخرى[2].

---

[1] محمود حسين الوادي واخرون ،الاقتصاد الكلي، دار المسيرة،ص166

[2] ناصر دادي عدون واخرون،مرجع سابق،ص53

ان البطالة من المشاكل الاقتصادية المتواجدة عبر العصور والتي أثارت الكثير من الاهتمام لدى الاقتصاديين وذلك من اجل فهمها وفهم سببها ومعرفة الحلول للحد منها من خلال مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لها وفيما يلي اهم هذه النظريات.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة

❖ المطلب الاول: البطالة في الفكر التقليدي

1. **النظرية الكلاسيكية** : ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة و سادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر ، ومن أهم رواد هذه المدرسة : آدم سميث ، دايفيد ريكاردو ، جون ستيوارت مل.

من بين أهم أفكار هذه المدرسة نذكر:

– الإعتقاد أن هناك قوة خفية ، تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون والمجتمع.

– يؤمن الكلاسيك بأن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له ، أوما يسمى بقانون المنافذ عند ساي ، ومن ثم استبعاد حدوث أزمات إفراط في الإنتاج أو فترات الركود الطويلة في ظل نظام السوق ، و تأسيسا على ذلك فإن التوازن الإقتصادي العام هو توازن الإستخدام الكامل.

–إن الإفتراض الآخر الذي استند عليه الكلاسيك في بناء صرح نظريتهم في مجال الدخل و كذلك الإستخدام و الذي يعتبر أحد الأركان الرئيسية في هذه النظرية هو اعتقادهم بحالة المنافسة الكاملة.

–مرونة الأسعار و الأجور و الفائدة، فسبب إيمان الكلاسيكيين بحالة التوظيف الكامل ناجم عن اعتقادهم بمرونة الأسعار و الأجور و الفائدة.

-عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي إلا بقدر محدود للغاية مقتصرا على توفير الأمن و القيام بالأشغال و الخدمات العامة[1].

2. **المدرسة النيوكلاسيكية:** يرى أصحاب هذه المدرسة أن سوق العمل هو سوق يسود فيه المنافسة الكاملة، يظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص الذي تميز هذه السوق منها تباين سوق العمل و مرونة الأجور، المساواة بين جميع الأفراد و علمهم التام بأحوال السوق. و نبهت إلى وجود بطالة دورية و هيكلة حتمية يتعين معالجتها بأدوات تسيير سوقية. مما يعني انخفاضا في سعر الفائدة و بالتالي زيادة في الاستثمار و التوظيف والدخل و نتيجة لذلك يصير الوضع التوازني النهائي عند مستوى الدخل و سعر الفائدة و هنا تميل البطالة إلى الإخفاء تلقائيا.

3. **المدرسة الكينزية:** قد ركز كينز على أهمية الطلب الكلي الفعال و الذي يقدمه إلى طلب على سلع الاستهلاك من جهة و طلب على سلع الاستثمار و هذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض الكلي و بالتالي حجم الناتج و الأجور و العمالة و لقد جاء في عهد كينز فاعلين جدد إلى مجال التحكم في الدخل و الاستثمار عبر الأسواق النقدية و المالية و هو الفصل بين الدخل و الاستثمار و إن الخلل بين العملتين هو ما أدى إلى ظهور الكساد و البطالة و عليه نادى كيتز بتدخل الدولة ،فتدخل الدولة عبر السياسة المالية، و السياسة الجبائية و النقدية، للتأثير على الطلب الفعال يكون له نتائج ايجابية على قرارات المستهلكين و المنتجين الذين يرفعون من طلبهم على السلع و الاستهلاكية وهو الشيء الذي يدفع لزيادة الاستثمار[2].

[1] محمود حسين الوادي واخرون،مرجع سابق ذكره ، ص71

[2] مسعودي خديجة،بن هبة هواري، مساهمة المِسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر,مستغانم ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ،2021 ص7

4. **المدرسة النقدية:** من مؤسسي المدرسة النقدية Friedman ، الذي يعتبر أن للنقود دورا بارزا في الاقتصاد القومي، حيث أن التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل و الناتج و التوظيف سواء بالزيادة أو بالنقصان يكون سببها هو تغيرات عرض النقود، أرجعت هذه النظرية حدوث البطالة الدورية إلى عوامل نقدية بحتة و أن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية.

فإذا فرضنا أن البنك المركزي قام بإتباع سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود و ذلك بشراء سندات، حيث يصبح الأفراد يملكون نقودا أكثر ببيعهم للسندات بالتالي فإن إنفاقهم على الأوراق المالية أو الأصول العينية مثل العقارات، الأراضي و الخدمات يساعد على زيادة الإنفاق على الاستهلاك و الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، و إذا كان الإقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، فإن السياسة التوسعية سوف تزيد من مستوى الإنتاج الحقيقي، و تقل البطالة بفضل تشغيل الطاقات العاطلة.

و يعتبر النقديون أن البطالة في الدول الصناعية هي بطالة اختيارية، ذلك بسبب رفض العمال للأجور الحقيقية المعروضة عليهم[1].

[1] قنيدرة سمية ، دور المؤسسات الصغيرة وامتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ، مذكرة مكملة لشهادة ماجستر ،قسنطينة،جامعة منتوري،2010،ص 25

❖ المطلب الثاني : النظريات الحديثة في البطالة

1. **نظرية رأس المال البشري**:من مؤسسيها Beher; Shult خلال الستينات و بالتحديد في 1964 ،لذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها قصد تحسين انتاجيته والاستفادة من اكبر دخل ممكن .وبالتالي سيضحي الافراد بالوقت الضروري للتكوين من اجل رفع قدراتهم و مؤهلاتهم باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة ، وبالتالي فان الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها[1].
2. **نظرية البطالة الهيكلية:** ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات بسبب زيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل، بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الطرق الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر فائض في فرص العمل بأعمال و مهن أخرى.

و تحدث هذه البطالة عندما تعتمد المؤسسة على عدد أقل من العمال في الحصول على نفس الكمية من السلع و الخدمات التي كانت تنتج سابقا، نتيجة تغير في أساليب الإنتاج أو في طرق التسيير و المراقبة و خاصة في نوع الآلات و المعدات المستخدمة، و الأخذ بهذا التطور التقني و التكنولوجي يعتبر ضرورة تفرضها المنافسة في السوق المحلي أو الدولي من أجل بقاء المؤسسة و الحفاظ على حصتها السوقية،.فالعامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف و المهن[2].

---

[1] بوشافة فاطمة،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، مستغانم،جامعة عبد الحميد ابن باديس:2019، ص62

[2] قنيدرة سمية،مرجع سابق ذكره ، ص27

3. **نظرية أجر الكفاءة:** تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال و زيادة الانتاجية ، و يترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل ، ومن ثم ظهور البطالة ، و وفقا لهذه النظرية فان رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الانتاجية ، و بمعنى آخر فان تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في انتاجية العمال ، وينتج عن ذلك سعي المؤسسات الى بقاء الأجور عند مستولى ثابت حتى لا تتأثر الانتاجية[1].

[1] بوشافة فاطمة، مرجع سابق ذكره،ص63

- **خلاصة الفصل الاول:**

كما ذكر سابقاً أن مشكلة البطالة تعد واحدة من المشاكل الخطيرة التي توجد في العديد من المجتمعات وهي واحدة من التحديات التي لابد من الوقف أمامها والتصدي لها بحزم شديد، لذلك لابد من الإسراع في توفير الحلول وتوفير العديد من فرص العمل التي تساعد في خلق وبناء المجتمع من خلال عمل الشباب طوال الوقت، وهذا لأن سواعد الشباب هي التي تساعد في بناء الوطن وإذا وجد عدد كبير من العاطلين عن العمل فهذا يعرقل حركة سير الاقتصاد في البلاد.

إن رفع معدل النمو وزيادة اناتج المحلي الاجمالي وما يتضمنه ذلك من حجم الاستثمارات فإنه يقودنا إلى خلق فرص جديدة للتشغيل ، ولهذا وجب التعرف على ماهية الناتج المحلي الاجمالي وكيفية حسابه وهذا في الفصل القادم.

الفصل الثاني:

الاطار النظري للناتج المحلي الاجمالي

- **تمهيد:**

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الوقت ويضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محليا من الأفراد، والشركات، والأجانب، والمؤسسات الحكومية، وبالتالي فإن بيانات الناتج المحلي الإجمالي لها أهمية محورية سواء في قياس الأداء الاقتصادي للمجتمع أو التنبؤ باتجاهات مساره في المستقبل أو في صنع السياسات الاقتصادية المختلفة وعليه فإن وجود مقياس اقتصادي للحكم على الأداء الاقتصادي في مجتمع ما (مستوى لنشاط الاقتصادي في مجتمع ما) يعد عملا بالغ الأهمية؛ فبدونه يصعب تطبيق أي سياسة عامة في المجتمع.

للتعمق أكثر قسم هذا الفصل إلى مبحثين كالاتي:

- **المبحث الاول : ماهية الناتج المحلي الاجمالي.**
- **المبحث الثاني : طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي ومحدداته**

المبحث الأول: ماهية الناتج المحلي الاجمالي.

يستعرض هذا المبحث مفهوم الناتج المحلي الاجمالي وأهميته و محدداته كمقياس لرفاهية المجتمع.

❖ المطلب الأول :تعريف الناتج المحلي الاجمالي:

هناك عدة تعريفات للناتج المحلي الاجمالي نذكر منها:

" –هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد[1]""

–

القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق، وفق التشريعات المعتمدة، بغض النظر أن تم هذا الناتج في الداخل أو الخارج[2].

–قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها سواء كانت استهلاكية، التي تستخدم لغرض الاستهلاك أو سلعا استثمارية، تستخدم لأغراض الانتاج التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب[3].

مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها عن طريق عوامل الانتاج الوطنية فترة زمنية معينة عادة تكون سنة[4].

---

[1] محمود الوادي وأحمد العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 38.

[2] معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة ، دارالأولى صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 73.

[3] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص91

[4] ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 26.

-القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب، ولهذا يطلق عليه الناتج الجغرافي.[1]

ومنه يمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي على أنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الأفراد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

-أن الناتج المحلي الاجمالي يتضمن قيمة السلع والخدمات النهائية فقط، وليس قيمة كل السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال الفترة الزمنية، لأن السلع التي ينتجها المجتمع ليست جميعها نهائية فمنها ما هو من السلع والخدمات الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في العمليات الانتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة في النشاط الاقتصادي.

-نعبر عن الناتج المحلي الاجمالي بمقياس نقدي وذلك حتي يسهل علينا تقدير قيمة الناتج للسلع والخدمات المختلفة، فحتي يتم الوصول الى قيمة الناتج القومي يتم تحويل السلع التي تم انتاجها إلى قيم نقدية من خلال ضرب الكميات المنتجة من السلع المختلفة في أسعارها السائدة وقت تقديره.

- الفترة الزمنية التي تستخدم في حساب مجمل الناتج المحلي هو عادة سنة، وعادة تستخدم السنة الميلادية التي تبدأ في 1 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر من ذلك العام، لأنها تتناسب مع طبيعة أعداد الحسابات الختامية التي تتم للمشاريع المختلفة والتي تبدأ حسب هذا التاريخ، ولكن في بعض الدول تأخذ بداية ونهاية تختلف عن غيرها من الدول كأن تبدأ في 1 أفريل وتنتهي في 31 مارس، وذلك حسب تنظيمها الخاص ولكن المهم في ذلك هو تحديد الفترة الزمنية لمعرفة ما يدخل ضمن انتاج تلك الفترة وما لا يدخل فيها.

[1] نزار العيسي وابراهيم سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 95.

الناتج المحلي هو الناتج الذي يتم الحصول عليه بإستخدام عناصر الانتاج الوطنية، ويقصد بعناصر الانتاج الوطنية عناصر الانتاج المملوكة لأفراد المجتمع أي الذين يحملون جنسية الدولة التي يتم تقدير ناتجها القومي سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها[1].

ولا بد أن نوضح أن الناتج المحلي الاجمالي يمكن حسابه بسعر السوق وأيضا بسعر التكلفة :

-الناتج المحلي بسعر السوق:

يتم تقدير الناتج المحلي الاجمالي هنا على أساس الأسعار الجارية، أي على أساس أسعار السوق الجارية للسلع والخدمات النهائية، خلال فترة تقدير الناتج المحلي.

-الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة (تكلفة عناصر الانتاج):

وهو عبارة عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحا منه قيمة الضرائب غير المباشرة، ومضافا إليه قيم الدعم وإعانات الانتاج. ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

الناتج المحلي بسعر التكلفة= الناتج المحلي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة+ اعانات الانتاج[2].

[1] انظر كل من :

–حسام علي داود، سيادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2010،ص ص 54- 55.

-ايمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص ص 26-29.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 60-61،

❖ **المطلب الثاني: أهمية الناتج المحلي الاجمالي.**

تكمن أهمية الناتج المحلي الاجمالي فيما يلي:

1) متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية)، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل: ويفيد مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في هذا المجال من ناحيتين، إحداهما بصورة منفردة، حيث أن معدلات تغيير الدخل أو الانفاق القومي الاجمالي (لأغراض الاستهلاك الخاص أو الاستثمار الخاص) تكشف عن الرواج أو الركود في الاقتصاد المعني، والأخرى بصورة مرتبطة بمتغير العمل، عندما يجري الربط بين الناتج والتشغيل وهنا يميز الاقتصاد الكلي مفهوم الناتج الكامن عن مفهوم الناتج الحقيقي، وذلك بإعتبار الأول أحد حالات

الناتج الحقيقي، حيث يتوافق الأخير مع مستوى التشغيل الكامل للقوي العاملة والطاقات الانتاجية. وهو ما يكون لأن الناتج الكامن يمثل الحد الأقصى الذي يمكن لاقتصاد ما إنتاجه عند أدنى مستوى ممكن للبطالة والذي يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة.

2) تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم: في كفاءة النمو وهذا لا يعتمد بالضرورة على الناتج المحلي الاجمالي في مسألة التحول الهيكلي العام، لأن الدخل القومي يمثل عنصرا من بين العديد من عناصر العلاقات الهيكلية (التي تضم بالإضافة إلى الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار أو الاستثمار وتوزيعه بين الأجور والفوائد والايجارات والأرباح، وتضم أيضا عناصر الانتاج من عمل ورأس المال

والأرض والادارات وقطاعات الانتاج من زراعي واستخراجي وتحويلي وخدمي ووحدات الانتاج الصغيرة والكبيرة والانتاجية والقطاعين العام والمحلي والخاص والاقليم والريف والحضر والقطاعين الخارجي والمحلي باعتماد مؤشرات التجارة وحركتي رؤوس الأموال والقوي العاملة.(...

3) يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والاسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج المحلي الاجمالي:

يمثل الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد الخ)، وذلك للأغراض التخطيطية وبما يمكن المخططين وصانعي القرارات من التقريب بين التوجيهات التحليلية النمطية والتوجيهات التحليلية الواقعية لهذه المؤشرات في المستقبل.

4) تشخيص واقع النظام الاقتصادي: من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الاجمالي.
5) يعد PIB مؤشرا مهما في اعداد السياسات الخاصة بالسكان: وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دورا سلبيا عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي.
6) إن أي سياسة اقتصادية (مالية أو نقدية أو تجارية....) لابد لها وأن تراجع الحسابات القومية، وذلك لأن أي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات سينعكس حتما على معدلات نمو PIB وكذلك على العلاقة بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية لهذا الناتج[1].

❖ **المطلب الثالث: الناتج المحلي الاسمي والحقيقي.**

يتناول هذا المطلب مفهوم كل من الناتج الحقيقي والاسمي.

أولا: الناتج المحلي الاسمي (النقدي):

هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك بأسعارها في نفس العام [2]، ويعطي بالعلاقة التالية[3]:

$$PIBn = Qa.Pa + Qb.Pb + Qc.Pc + \dots + Qn.Pn$$

حيث:

PIB n:الناتج المحلي الاسمي.

P:الأسعار.

Q:الكميات.

[1] معروف هوشيار ،مرجع سبق ذكره ،ص ص75-79

[2] خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 107.

[3] حسام علي داود، مرجع سابق، ص 68.

ثانيا : الناتج الحقيقي:

يحسب الناتج الحقيقي وفقا لأسعار ثابتة أي وفقا لأسعار السنوات السابقة ويعكس التغير فيه التغير في الكميات فقط، وهو يعتبر أكثر تعبيرا عن رفاهية المجتمع من الناتج القومي النقدي.

ويحسب كما يلي[1]:

$$PIBr = \frac{PIBr}{PR} * 100$$

حيث:

PIBr: الناتج الحقيقي PR: الرقم القياسي لأسعار

المبحث الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي ومحدداته

يمثل الناتج المحلي الاجمالي المحور الأساسي وحجر الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي والانفاق ، وهذا المبحث سيتناول طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي وأيضا أهم الانتقادات الموجهة له.

❖ المطلب الاول: طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي.

هناك ثلاثة طرق لقياس PIB وهي: طريقة القيمة المضافة، طريقة الانفاق، طريقة الدخل. وهذا ما يتطرق إليه هذا المطلب.

أولا: طريقة القيمة المضافة.

تعرف القيمة المضافة على أنها: الفرق بين قيمة الانتاج الكلي للوحدة الانتاجية وقيمة مستلزمات الانتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الانتاجية خلال فترة محددة من الزمن وغالبا سنة[1].

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، 2004-2005، ص 19.

بموجب هذا الأسلوب يتم حساب الناتج المحلي الاجمالي من خلال طرح قيمة المواد أو السلع الوسيطة الداخلة في عملية الانتاج كمستلزمات تشغيل الطاقة الانتاجية المتاحة من قيمة الانتاج الكلية[2].

وتحسب القيمة المضافة وفقا للطريقة التالية:

القيمة المضافة = قيمة الانتاج الكلي للوحدات الانتاجية – قيمة مستلزمات الانتاج[3]

وتفاديا لهذه الازدواجية في الحساب تحسب قيمة الناتج المحلي إما عن طريق القيمة النهائية للسلعة أو عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل انتاج السلعة.

ثانيا : طريقة الدخل.

يعرف اجمالي الدخل المحلي بأنه مجموع دخول عناصر الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة، وبالتالي فلا بد أن يساهم كل عنصر انتاجي في العملية الانتاجية، حتي يتم احتساب ما يحصل عليه ضمن الدخل المحلي[4]. يتم احتساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل كما يلي[5]:

الناتج المحلي الاجمالي = اجور + ريوع + فائدة + ريح + الضرائب غير المباشرة – اعانات الانتاج+ الإهلاك الرأسمالي

---

[1] عربى محمد موسى عريقات، مرجع سابق، سن 67

[2] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 81

[3] بسام الحجار ، مرجع سابق، 22.

[4] خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، من من 117-119.

[5] حسام داود، مرجع سابق، من 79.

ثالثا : طريقة الانفاق.

يطبق هذا الاسلوب باحتساب كافة النفقات التي تجري في الاقتصاد على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة، بمعني آخر الاتفاق الكلي هو مجموع الاتفاق الاستهلاكي (C) والاتفاق الاستثماري (I)والانفاق الحكومي (G) وصافي التعامل الخارجي[1](X–M) ،

، ويحسب وفقا للصيغة التالية[2]:

$$PIB = C + I + G + X - M$$

PIB: الناتج المحلي الاجمالي.

X–M : الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات على الترتيب.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الاجمالي:

تعريف النمو الاقتصادي : يعرف النمو الاقتصادي بأنه : الزيادة في قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات فكلما كان معدل النمو الاقتصادي الوطني أكبر من معدل النمو الثاني كلما كان ذلك أفضل لأنه سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة الافراد[3].

ويمكن تعريفه بطريقة أشمل على أنه : حدوث زيادة في أجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة ، كما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[4] .

ويتم حساب معدل النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية:

$$TC = \frac{PIB\,r(t) - PIBr(t-1)}{PIBr(t-1)} \times 100 \quad \ldots.^{5}$$

---

[1] معروف هوشيار، مرجع سابق، ص 84.

[2] حسام داود، مرجع سابق، من 82.

[3] شعيب بونورة ن زهرة بن خلف ، مدخل غلى تحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الاردن ،2003، ص59

[4] إيمان عطية ،محمد عبدالعزيز، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2008، ص333

[5] نورة دكومي ، قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر اكاديمي ، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ، الجزائر،2016,ص4

حيث أن:

TC:معدل النمو الاقتصادي

PIB: الناتج المحلي الخام

(t):الزمن (نسبة معينة)

(t−1):النسبة السابقة المباشرة للنسبة المعينة

❖ **المطلب الثالث : محددات الناتج المحلي كمقياس لرفاهية المجتمع.**

بالرغم من أن الناتج المحلي الاجمالي يعتبر مؤشرا مهما لمستوى النشاط الاقتصادي وتستخدم نسبة التغير السنوي فيه احصائيا لقياس النمو الاقتصادي، فقد تعرض إلى بعض الانتقادات في استخدامه كمقياس لرفاهية المجتمع أو في مقارنة رفاهية المجتمعات المختلفة على أساس مستوى ناتجها المحلي ، وفيما يلي

نذكر أهم هذه الانتقادات بإختصار:

1) لا يأخذ الناتج المحلي الاجمالي بعين الاعتبار النمو السكاني، لأنه لا بد من أخذ الجانبين المادي والبشري بعين الاعتبار عند قياس رفاهية المجتمع. فبدلا من PIB يمكن استخدام الناتج المحلي للفرد الواحد والذي هو عبارة عن الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان.
2) لا تعكس معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج المحلي للفرد الواحد نمط توزيع الدخل أو الناتج نفسه بين فئات المجتمع. فكلما زادت الفروقات الداخلية بين طبقات المجتمع الواحد يزداد الاختلاف في مستويات رفاهيتها وتقاس عادة هذه الفروقات بمقارنة النسب السكانية للمجتمع مع النسب الداخلية، فإذا تقاربت النسبتان فهذا يعني تقلص الفروق الداخلية وبالعكس إذا تباعدت النسبتان فهذا يعني تفاوت الفروق الداخلية.
3) قد يكون لارتفاع الناتج المحلي الاجمالي نتائج جانبية مضرة للمجتمع كتلوث البيئة مثلا.
4) تختلف المجتمعات في العالم بدرجات حسب طبيعة مشكلاتها الاجتماعية، ولا بد من تخصيص جزء من الناتج المحلي الاجمالي لمعالجة هذه المشكلات أو للإنفاق في سبيل السيطرة أو التغلب على الجوانب السلبية للمجتمع كمكافحة استخدام المخدرات والقضاء على الجرائم بأنواعها. فمن الطبيعي أن يكون المجتمع الذي تتفشي فيه المشاكل

الاجتماعية والجرائم أقل رفاهية من المجتمع الذي لا تتفشي فيه هذه الجوانب السلبية حتي وإن كان هناك فرق قليل في الناتج المحلي الاجمالي.

5) لا تعطي مقارنة الناتج المحلي الاجمالي بحد ذاتها فكرة واضحة وكاملة عن رفاهية المجتمع لأن المقارنة الاجمالية لا تحدد نوعيات السلع المنتجة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في قياس رفاهية المجتمع وبخاصة إذا علمنا بأن الناتج الكلي يشمل بعض السلع التي تثبت ضررها الصحي والاجتماعي كالمشروبات الكحولية.

6) بما أن الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة فانه بطبيعة الحال لا يشمل السلع والخدمات المنزلية مثلا، فوجبات الطعام التي تقدم في المطاعم تدخل ضمن الناتج القومي ولكن الوجبات المنزلية مستثناة.

7) لا يعكس نمو الناتج المحلي الاجمالي مقدار الجهود التي تبذل في انتاجه، فالمجتمع الذي يعمل 8 ساعات يوميا هو بالطبع أفضل حالا من المجتمع الذي يعمل 12 ساعة يوميا لإنتاج الكمية نفسها من السلع والخدمات.

8) لا يشمل الناتج المحلي الاجمالي الأعمال غير القانونية كالأعمال التي لا يصرح بها أو الصفقات التجارية التي لا تعلن لأسباب التهرب من دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية وما شابه ذلك[1].

[1] نزار العيسى وابراهيم سليمان ، مرجع سابق ذكره ، ص ص123-126

خلاصة الفصل الثاني:

الناتج المحلي الإجمالي الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد بلد ما ، حيث أنه عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية محلياً (داخل دولة ما)، أي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، يمكن القول إنها أيضاً كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة.

ويساعد على قياس مؤشر لمستوى معيشة الفرد داخل الدولة، وبشكل آخر يعتبر الناتج المحلى مقياساً لأداء الاقتصاد، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي، وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي، وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد.

يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي عادة على أساس فصلي أو سنوي، كما تقوم البنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المعنية برفع أو خفض توقعاتها للنمو استناداً إلى العوامل السائدة في الاقتصاد ، ويتم قياس الناتج المحلي بثلاث طرق، هي طريقة الناتج، طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق.

لذك سنبرز في الفصل الموالي عن أهم المشاريع التنموية التي اتخذتها الجزائر وتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية و قياسية لأثر البطالة على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021))

- **تمهيد :**

لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأخيرة تطورا ملحوظا كانت للسياسة المالية دورا مهما فيه من خلال مختلف برامج و خطط الانعاش الاقتصادي، وتحسين المنظومة الجبائية. سنبرز في هذا الفصل عن هذه البرامج وأهم أهدافها .

ثم نأتي فيما بعد لمحاولة تتبع أثر هذه الظاهرة باستعمال الاساليب الاحصائية و تمثيلها في أحسن صورة ، وأيضا تحليل ومناقشة النتائج وهذا الذي من شأنه الاجابة على الاشكالية المطروحة ورسم العلاقة المترابطة بين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة، وسيكون ذلك من خلال مبحثين كالتالي:

المبحث الاول: برامج دعم الإنعاش الاقتصاد الجزائري ودراسة تطور البطالة والناتج المحلي الاجمالي (2000-2021)

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر البطالة على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021)

تعد البرامج التنموية والاصلاحية من بين الاستراتيجيات التنموية التي يمكن لأي دولة الاعتماد عليها في اقتصادها ، من خلال تخصيص مبالغ تقدر وفقا للقدرة المالية للدولة لتخطيط وتنفيذ مجموعة من البرامج التي تقوم على دفع عجلة التنمية بمختلف جوانبها إلى الأمام، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي اعتمدت على هذه البرامج.

المبحث الأول :برامج دعم الإنعاش الاقتصاد الجزائري ودراسة تطور البطالة والناتج المحلي الاجمالي (2000-2021)

المطلب الأول : برامج دعم الإنعاش الاقتصاد الجزائري

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العموم ة للفترة 4 2001-2004بميزانية أولية تجاوزت 07مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم26 أفريل 2001.ستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي

من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري ،النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية[1]

أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

تنشيط الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

[1] عباس فرحات ،وسيلة سعود ، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 مجلة الاقتصاد والقانون العدد 1 ،جوان، 2018 ، ص63.

تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.

تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة[1].

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية في يوم أفريل 2005 متعلق بالفترة ،2005-2009 في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبرى للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة.

وقد تم إقرار هذا البرنامج بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار ، مما نتج عنه تراكم الاحتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها ، مما سمح باستغلال هذه العوائد الإكمال مسار التنمية، من خلال التركيز على مجموعة من الأهداف[2].

أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:

---

[1] هدي بن محمد ، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001/2019،مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد 05، يناير، 2020 ، ص40.

[2] عباس فرحات،مرجع سابق ذكره ،ص68

- **استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار** ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنهالاأن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكامنة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي .
- مواكبة تكيف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداةلاالإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي .

-انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة الصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والتسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة•
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سياسيا واقتصادها أثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تعين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني .
- تحسين مستوى معيشة الأفراد أولنك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية وذلك راجع الدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبني التحتية في النشاط الاقتصادي[1].

[1] محمد صلاح ، أهداف السياسية الاقتصادية الكلية في الجزائر، دراسة تحليلية قيمية للبرامج التنموية مع إشارة البرنامج الخماسي 2010/2014 – مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، العدد16 ، 2016 ،ص270

ثالثا : البرنامج الخماسي للتنمية 2004-2010

يندمج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت الدينامكية ببرنامج تكميلي للفترة 2004-2009 الذي تدهم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وبذالك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس ما يقرب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز . وقد خصص لهذا البرنامج الجديد المكمل للبرامج السابقة للبرامج السابقة مبلغ 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار. وهو يشمل استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج مايعادل 130 مليار دولار وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار[1].

أهداف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

[1] بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي ،2010- 2014،ص1.

- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم ،وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليموفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستثمار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية،
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية[1]

رابعا : تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة ،2019-2015 حيث تم إنشاء صندوق تسير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في ،2015مقابل مبلغ 1894.2 .مليار دج في ،2016حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر[2].

أهداف تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

[1] هدى بن محمد، ععرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد05،جامعة قسنطينة،ص47

[2] هدى بن محمد، مرجع سابق ذكره ،ص51.

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7%قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين[1].

* *ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016.وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج ، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية2019/2017 وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى.

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق ذكره ،ص51.

المطلب الثاني : واقع تطور البطالة والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر(2000-2021)

أخذت البيانات من موقع البنك الدولي كالاتي

الجدول رقم03- 01 : جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 2000-20221

السنوات	بطالة(نسبة مئوية)	ناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)
2000	29,8	54,79
2001	27,3	54,79
2002	25,9	56,76
2003	23,7	67,86
2004	17,6	85,83
2005	15,3	103,2
2006	12,3	117,03
2007	13,8	134,98
2008	11,3	171
2009	10,2	137,21
2010	10	161,21
2011	10	200,01
2012	11	209,06
2013	9,8	209,76
2014	10,2	213,81
2015	11,2	165,98
2016	10,2	160,03
2017	10,3	170,01
2018	10,4	174,91
2019	10,5	171,77
2020	12,2	145,01
2021	11,7	163,04

المصدر **: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات البنك الدولي**www.albankaldwali.org تاريخ الاطلاع:2023.05.27

أولا: واقع تطور البطالة في الجزائر(2000-2021)

الشكل الاتي يوضح تطور ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الشكل رقم03-01: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2021

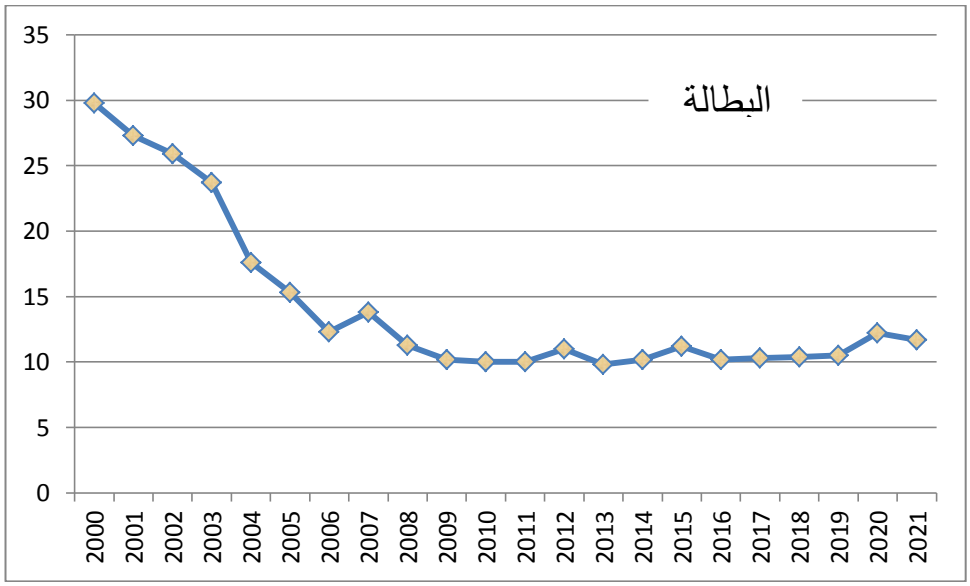

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي www.albankaldwali.org تاريخ الاطلاع:2023.05.26

من خلال الشكل يتضح لنا أن معدل البطالة بلغ في سنة 2000 نسبة 29.8% وصولا إلى أدنى مستوياتها في سنة 2009 حيث بلغت خلال هذه السنة 10.2% مقابل 11.3 % في سنة 2008 أي ما يمثل تراجع بنسبة 1.1% بين الفترتين وهذا حسب بيانات البنك الدول.

استمرت في الانخفاض حيث بلغ المعدل 9.8% في سنة 2013 ثم عادت لترتفع تدريجيا لتصبح 12.2% في سنة 2020.

ثانيا : واقع تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر(2000-2021)

الشكل الاتي يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الشكل رقم03-02: تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة 2000-2021

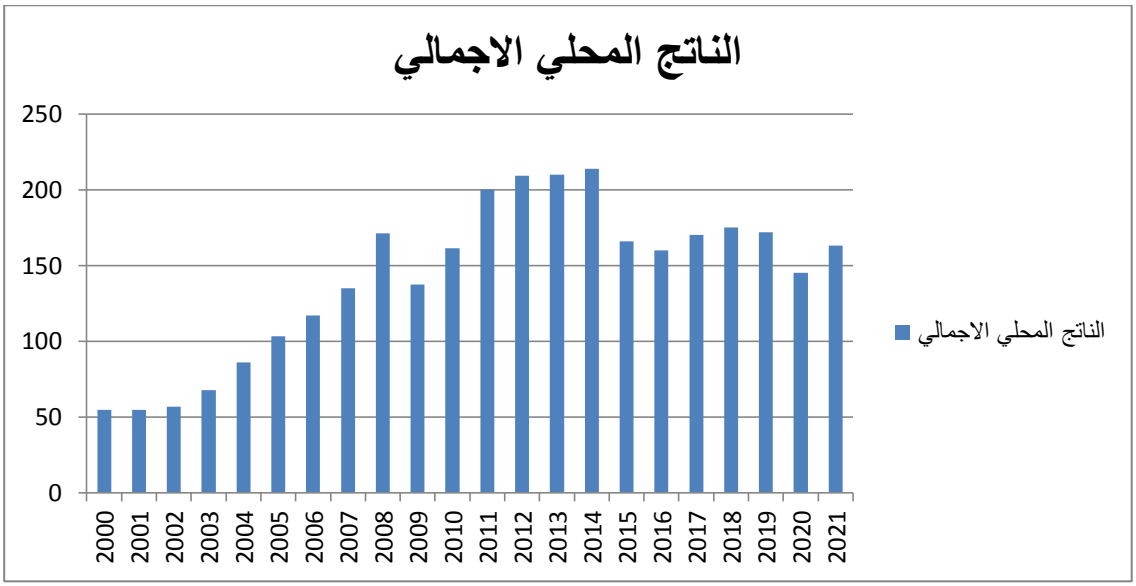

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي www.albankaldwali.org تاريخ الاطلاع:2023.05.26

من خلال الشكل البياني يتضح لنا أن الناتج المحلي الاجمالي عرف ارتفاعا محوظا خلال الفترة الزمنية من 2000 إلى 2014 حيث وصل إلى 221 مليار دولار ، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول و تدخل الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها برامج الانعاش الاقتصادي.

ثم عاد للانخفاض بعد سنة 2020حيث قدر ب 145مليار دولار أين تميزت هذه السنة بالتداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19، عادت الجزائر في سنة 2021 إلى مسار النمو والتوازنات المالية، مسجلة انطلاقة اقتصادية جديدة للبلاد وناتجا قدره 163 مليار دولار.

المبحث الثاني :الدراسة القياسية لأثر البطالة على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021)

يتناول هذا الجانب من البحث قياس أثر البطالة على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر و دراسة العلاقة في إطار طريقة المربعات الصغرى العادية.

❖ المطلب الاول: التعريف بالمتغيرات وتقدير نموذج الدراسة

إن صياغة النموذج القياسي من ناء أهم مراحل بناء النموذج ، سنشير في البداية إلى رموز المتغيرات المستعملة كالتالي:

المتغير التابع : يتمثل في الناتج المحلي الاجمالي وسنرمز له ب PIB

المتغير المستقل : يتمثل في معدل البطالة وسنرمز له ب Tch

الشكل الرياضي للنموذج: تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج وفق الدالة التالية**PIB = ∫ (Tch)**

من أجل دراسة هذه الدالة نقوم باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي الذي يساعدنا في تقدير االنموذج القياسي ، والصيغة الرياضية للنموذج كالتالي: $PIB= \beta_0+\beta_1 TCH+\varepsilon t$

لتقدير النموذج القياسي المعبر عنه نستخدم طريقة المربعات الصغرى MCO باعتبارها تعطي أفضل مقدرات خطية ويقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات[1] . بعد إدخال هذه البيانات في برنامج Eviews .

[1] غزالي محمد، تأثير البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر ،مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم ،2018 ، ص46

تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج كما يلي :

جدول رقم 03- 02: نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/06/23 Time: 17:46
Sample: 2000 2021
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	246.2005	12.99911	18.93979	0.0000
TCH	-7.271563	0.834055	-8.718327	0.0000

R-squared	0.791687	Mean dependent var	142.1841
Adjusted R-squared	0.781271	S.D. dependent var	51.75736
S.E. of regression	24.20613	Akaike info criterion	9.297597
Sum squared resid	11718.73	Schwarz criterion	9.396782
Log likelihood	-100.2736	Hannan-Quinn criter.	9.320962
F-statistic	76.00923	Durbin-Watson stat	1.755973
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات برنامج Eviews(10)

وبهذا فإن الصيغة النهائية للنموذج كالتالي:

$$\widehat{PIB} = 246.2 - 7.27\ Tch$$

❖ **المطلب الثاني: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج**

بعد تقديم نمر إلى جانب التحليل الإحصائي والاقتصادي ، و لمعرفة صلاحية النموذج لابد من المرور على مجموعة من الاختبارات الإحصائية ثم الإختبارات القياسية وإستخدامه في عملية التنبؤ.

1) التفسير الإحصائي :

إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : نستعمل في هذا الاختبار إحصائية ستيودنت لدراسة معنوية المعلمة، لإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة إحصائية ستيودنت المحسوبة مع المجدولة بافتراض مستوى معنوية 5% وفق الفرضية التالية:

$$\{H0: \beta i = 0 H1: \beta i \neq 0$$

حيث:

- H0 : تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.
- H1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

➢ **إختبار معنوية $\beta 0$:**

الفرضية:

$$\begin{cases} H0: \beta 0 = 0 \\ H1: \beta 0 \neq 0 \end{cases}$$

لدينا: $tt\ (\alpha/2\ .n-k) = 2.086$,**tc** =18.94

Prob $\beta 0$=0.000 **<** 0.05

إذن : tt < tc وبالتالي نرفضH0 ونقبلH1

- المعلمة $\beta 0$ لها معنوية إحصائية.

- **إختبار معنوية $\beta 0$:**

الفرضية:

$$\begin{cases} H0: \beta 1 = 0 \\ H1: \beta 1 \neq 0 \end{cases}$$

لدينا: tc =8.71 . tt ($\alpha/2$ .n−k) = 2.086

Prob $\beta 1$ =0.000<0.05

إذن : tt < tc وبالتالي نرفض H0 ونقبل H1

- المعلمة $\beta 1$ لها معنوية إحصائية.

إختبار المعنوية الكلية للنموذج:

الفرضية:

$$\begin{cases} H0: \beta 1 = 0 \\ H1: \beta 1 \neq 0 \end{cases}$$

- H0 : تمثل فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
- H1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني أنه يوجد علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

لدينا: Fc=76.003 . Ft (0.05 . n−k)= 2.96

Prob F= 0.000< 0.05

إذن : Ft< Fc وبالتالي نرفض H0 ونقبل H1

– وبالتالي النموذج له معنوية كلية وتوجد علاقة تفسيرية وقدرة إحصائية بين البطالة والنمو الناتج المحلي الاجمالي وصالح للتنبؤ.

2) الدراسة القياسية:

بعد تأكدنا من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والإقتصادية سنقوم باختباره قياسيا من ناحية انسجامه :

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء DW:

و يختبر هذا الاختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة اولى باستخدام جدول إحصائية دربن واتسون عند مستوى معنوية 5% ،لعدد nمشاهدات و K متغيرات مفسرة .

الشكل الاتي يوضح حدود اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

الشكل رقم 03-03: حدود اختبار الارتباط الخطي

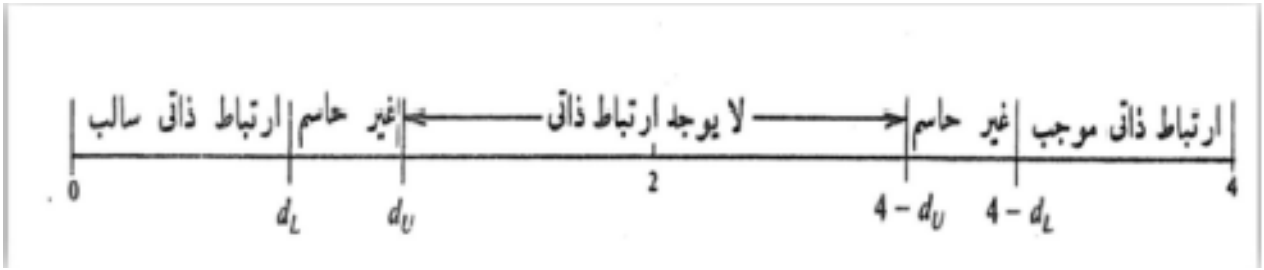

المصدر :معاذ الصغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير،جامعة المسيلة،2013،ص14

ومن خلال هذا الاختبار نقارن بين DW المحسوبة وبين إحصائية DWالجدولية عند n=21 و K=1.

ولدينا من خلال إحصائية داربين واتسون :

DL	DU
0.975	1.161

نقارن من خلال الجدول بين إحصائية داربين واتسون المحسوبة والمجدولة.

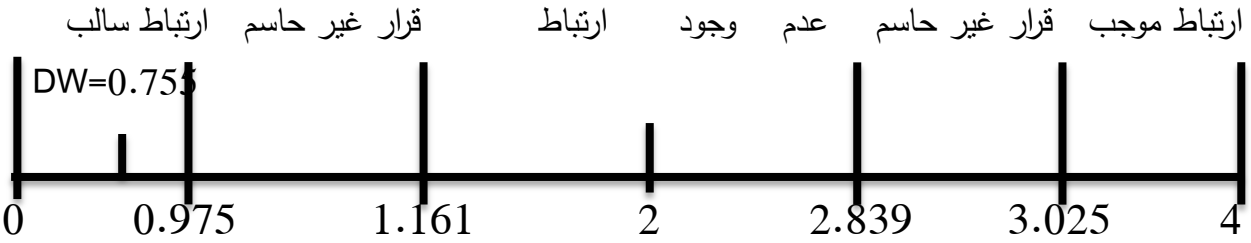

إذن قيمة داربين واتسون المحسوبة DW=0.755 تقع في مجال وجود إرتباط ذاتي بين الاخطاء.

ومن أجل التخلص من هذا المشكل نضيف ar(1) إلى هذا النموذج ثم نعيد قديره من جديد، فكانت نائج التقدير كم يلي:

الجدول03-03: نائج تقدير النموذج المعدل ((ar(1)

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: PIB
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 06/21/23 Time: 14:37
Sample: 2000 2021
Included observations: 22
Convergence achieved after 12 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	229.7703	30.33628	7.574110	0.0000
TCH	-6.064037	2.627242	-2.308138	0.0331
AR(1)	0.650888	0.158665	4.102273	0.0007

R-squared	0.875158	Mean dependent var	142.1841
Adjusted R-squared	0.854351	S.D. dependent var	51.75736
S.E. of regression	19.75267	Akaike info criterion	8.992467
Sum squared resid	7023.021	Schwarz criterion	9.190839
Log likelihood	-94.91714	Hannan-Quinn criter.	9.039198
F-statistic	42.06079	Durbin-Watson stat	1.683755
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews10

نلاحظ أن قيمة داربين واسون قد تغيرت بعد إعادة التقدير وبمقارنها مع قيم داربين واتسون المجدولة نجد مايلي:

ومنه نلاحظ أن قيمة داربين واتسون نحصر في مجال عدم وجود الارتباط.

وبالتالي لايوجد مشكل ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

- **اختبار وايت white**

سنقوم باختبار الفرضية التالية:

$H0 : \beta0=\alpha0=\beta1=\alpha1=\ldots\ldots\ldots=\beta k=\alpha k=0$

H0 :تمثل فرضية العدم وتنص على تجانس تباين الأخطاء

الجدول رقم03- 04: نتائج تقدير اختبار White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.360678	Prob. F(2,19)	0.7019
Obs*R-squared	0.804703	Prob. Chi-Square(2)	0.6687
Scaled explained SS	0.464249	Prob. Chi-Square(2)	0.7928

المصدر : من إعداد الطالب إعتماد على مخرجات الافيوز 10

$LM = Prob(n*R^2) = 0.6627 > 0.05$

أيضا لدينا:

$\chi 2\ (0.05\ .;\ 2)=5.991$

نلاحظ أنه $\chi^2(0.05\ .;\ 2)=5.99$ > LM =0.80 ومنه نقبل الفرضية H0 و بالتالي الأخطاء متجانسة التباين أي تباين ثبات الأخطاء.

3) الدراسة الاقتصادية:

$R^2=0.79$ تدل قيمة معامل التحديد على أن 79% من التغيرات التي تحدث في قيم الناتج المحلي الاجمالي هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة (البطالة) ، أما 21% تبقى لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي

كلتا المعلمتين لها معنوية إحصائية وقدرة تفسيرية.

* إشارة المعلمة $\beta 1$ سالبة يدل على وجود علاقة عكسية بين أرقام الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة ، وهذه النتيجة تتفق مع معظم النظريات الاقتصادية ، حيث أن زيادة معدل البطالة ب1% يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجملي ب 7.27مليار دولار.

- **خلاصة الفصل الثالث:**

لقد شهدنا من خلال هذا الفصل أن الجزائر وضعت خططا وبرامج تنموية كان من شأنها رفع قيمة الناتج المحلي وزيادة معدل النمو الاقتصادي كحل لتحسين المستوى المعيشي والقضاء على ظاهرة البطالة والتقليل من آثارها.

قمنا بدراسة قياسية ،كان الهدف منها اختبار ودراسة أثر البطالة على الناتج المحلي الاجمالي واختبار صحة فرضيات الدراسة التي وضعت من جهة وبين النتائج المتحصل عليها وتوصلنا إلى نموذج قياسي صالح وذلك عبر دراسة معنويات المعالم ومعنوية النموذج ككل حيث أشار معامل التحديد إلى قدرة تفسيرية جيدة، كما أوضحت لنا إشارة المعلمة السالبة إلى وجود عاقة عكسية بين البطالة والناتج المحلي الاجمالي.

الخاتمة

الخاتمـــــة

إن أي ظاهرة إقتصادية تتكون نتيجة عوامل مختلفة تؤثر فيها وفي طريقة سيرورتها ، كما أن هذه الظاهرة ستكون لها نتائج وانعكاسات حول محيطها والبيئة التي تربطها ، وتعتبر البطالة واحدة من بين أهم هذه الظواهر حيث أصبحت تهديدا يستدعي إيجاد حلول وهذا في مختلفة دول العالم خاصة الدول المتخلفة منها ، خصصنا هذا البحث لمعرفة وتحديد العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الاجمالي . لذلك تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري لكل منهما ومن ثم الدراسة القياسية للفترة 2000-2021 وذلك ببناء نموذج قياسي للتبع هذا الأثر.

وقد خلصنا لمجموعة من النتائج التالية:

* رغم اختلاف تعاريف البطالة إلا أنه يمكن القول أنها التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه كما أن لها عدة أنواع.

* يتجلى تعريف الناتج المحلي الاجمالي في كونه مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها عن طريق عوامل الانتاج الوطنية فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

* هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة توصلنا لإثباتها من خلال تحليل الدراسة القياسية بين الناتج كمتغير تابع والبطالة كمتغير مستقل والتي أظهرت العلاقة العكسية.

* تبنت الجزائر عدة برامج تنموية وذلك بتخصيص مبالغ مالية معتبرة كحل لإنعاش الاقتصاد الوطني لرفع الناتج المحلي الاجمالي و التقليل من ظاهرة البطالة.

إختبار الفرضيات :

* توصلنا من خلال البحث إلى صحة الفرضية الاولى والتي تنص على أن البطالة تعني وجود فئة بدون شغل في المجتمع ، لكن تقيدها شروط .

*بعد الدراسة القياسية أكدنا صحة الفرضية الثانية ، حيث أثبتنا أن العلاقة بين معدل البطالة واناتج المحلي الاجمالي هي علاقة عكسية.

اقتراحات البحث:

من خلال نتائج هذا البحث فإننا نقترح أفكار للتخفيف من حدة البطالة كالتالي:

* إجراء تحقيق ميداني وهذا لضبط معدلات البطالة بصورة دقيقة ورقمية خلال كل فترة زمنية معينة عبر إسنادها إلى هيئة مستقلة و مختصة لتسهيل عملية الاحصاء.

* استغلال الأساليب الرياضية والقياسية في الظواهر الاقتصادية من أجل تحليلها والتنبؤ بها مستقبلا.

* دعم وتشجيع المؤسسات المقاولاتية كونها تمتص ظاهرة البطالة وتساهم في رفع قيمة الناتج الصناعي والخدماتي.

* تحليل ودراسة السياسية الاقتصادية المراد اتباعها ومدى انعكاسها على الجانب الاجتماعي.

آفاق البحث:

اعتماداً على نتائج هذا البحث الذي بدوره سيتدعي تساؤلات عديدة نذكر منها ما يلي:

* العوامل والاسباب الحقيقة التي تؤثر في ظاهرة البطالة.

*أثر الناتج المحلي الاجمالي على البطالة .

* استراتيجات تحقيق الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا : الكتب

1) ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.
2) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
3) حسام علي داود : مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة.
4) خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
5) طاهر فاضل البياني، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأول، الأردن.
6) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، 2004-2005.
7) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
8) محمد أحمد السريتي وآخرون ،الاقتصاد الكلي ، جامعة الاسكندرية، 2010 .
9) محمود الوادي وأحمد العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
10) محمود حسين الوادي واخرون ،الاقتصاد الكلي، دار المسيرة.
11) معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة ، دارالأولى صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
12) ناصر دادي عدون واخرون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، الجزائر .
13) نزار العيسي وابراهيم سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

14) نزار سعد الدين واخرون ، الاقتصاد الكلي ،الطبعة الاولى، جامعة عمان الاهلية، 2006.

ثانيا: الرسائل والاطروحات

1) بوشافة فاطمة،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، مستغانم،جامعة عبد الحميد ابن باديس:2019.
2) قنيدرة سمية ، دور المؤسسات الصغيرة وامتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ، مذكرة مكملة لشهادة ماجستر ،قسنطينة،جامعة منتوري،2010.
3) مسعودي خديجة،بن هبة هواري، مساهمة المِسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر,مستغانم ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ،2021.

ثالثا : المجلات

1) سمارة شعبان حسن ,أسباب مشكلة البطالة،المجلة العلمية لكلية الاداب، المجلد10 ،العدد1، مصر 2021.
2) عباس فرحات ،وسيلة سعود ، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 مجلة الاقتصاد والقانون العدد 1 ، ،جوان، 2018.
3) عيسى رحيمي، ظاهرة البطالة:مفهومها وأسبابها وأثارها ، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية ، الطارف،2018.
4) محمد صلاح ، أهداف السياسية الاقتصادية الكلية في الجزائر، دراسة تحليلية قيمية للبرامج التنموية مع إشارة البرنامج الخماسي 2010/2014 – مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، العدد16 ، 2016 .
5) منى عبد الجبوري،البطالة في دول الوطن العربي أسبابها والاثار الناجمة عنها،المجلة الاكاديمية للابحاث والنشر العلمي،الاصدار السابع ،العراق ،2019.
6) هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد05،.

7) هدي بن محمد ، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001/2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد 05جامعة قسنطينة ، يناير، 2020 .

رابعا : المنشورات والتقارير:

1) بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي ،2010- 2014.

خامسا: مواقع الانترنيت

موقع الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

منظمة البنك الدولي www.albankaldwali.org

الملخص: : تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر البطالة على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2021 وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج القياسي. من خلال النتائج المتوصل اليها عن طريق هذه الدراسة يتضح أن النموذج المقدر قد اجتاز الاختبارات الاحصائية والقياسية كما انه يتوافق والنظرية الاقتصادية وصالح للتنبؤ ، حيث ظهرت معلمة البطالة بإشارة سالبة مؤكدة العلاقة العكسية بين معدلات البطالة والناتج المحلي الاجمالي.

كما أوضحنا ايضا الجهودات والبرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في سبيل تحسين الوضع الاقتصادي والتخفيف من معدل البطالة .

كلمات مفتاحية: (بطالة، ناتج محلي اجمالي، النمو الاقتصادي، برامج الانعاش الاقتصادي).

Abstract : This study aims to measure the impact of unemployment on Algeria's gross domestic product (GDP) during the period 2000-2021 by using the normal micro-square method to estimate the standard model. Through the findings of this study, it is clear that the estimated model has passed statistical and metric tests and is consistent with economic theory and predictable, as the unemployment parameter appeared with a negative signal confirming the inverse relationship between unemployment rates and GDP.

We have also explained Algeria's development efforts and programmes to improve the economic situation and alleviate the unemployment rate.

Keywords: (unemployment, GDP, economic growth, economic recovery programmes).